تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية

Activating Algerian economic diplomacy: a new mechanism for economic growth and the revival of political prestige

ط.د/ مبرك رفيدة*

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان– مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية–(الجزائر)

roufaida.mebrek@univ-tlemcen.dz

د/ ابو رحمة منير

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

Moneer.1978@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/18 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص *عمدت الجزائر بقيادتها الجديدة على استعادة الواجهة السياسية و دورها الدبلوماسي بالبحث عن ادوات واستراتيجيات جديدة تضمن اعادة بعث مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية، الامر الذي ادى الى الدفع بالدبلوماسية الاقتصادية كركن اساسي جديد تعتمد عليه وزارة الخارجية الجزائرية لإبراز البعد الاقتصادي لنشاط الجهاز الدبلوماسي من جهة وخلق واقع تعاوني يؤمن استدامة الدبلوماسية الاقتصادية من جهة اخرى وهذا للدور الذي تلعبه في تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج ألمحروقات التعريف بالمنتوج ومرافقة للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم للولوج الى الأسواق الخارجية، واستقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية*

الكلمات المفتاحية: *الدبلوماسية الاقتصادية، السياسة الخارجية، السفارات، التنمية الاقتصادية، العمل الدبلوماسي، الاستثمار المباشر*

Abstract*: Algeria, with its new leadership, proceeded to restore the political facade and its diplomatic role by searching for new tools and strategies to ensure the resurrection of its political and economic interests and objectives, which led to the push for economic diplomacy as a new basic pillar on which the Algerian Foreign Ministry relies on highlighting the economic dimension of the activity of the diplomatic apparatus on the one hand and creating a cooperative reality on the one hand. It secures the sustainability of economic diplomacy on the other hand, and this is the role it plays in diversifying the national economy and promoting exports outside hydrocarbons, introducing the product and accompanying economic dealers in their endeavors to enter foreign markets, attracting international capital and attracting foreign investments.*

key words: economic diplomacy, Algerian foreign policy, embassies, economic development, diplomatic work, direct investment

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

مع التطورات التي يشهدها العالم اقتصاديا وكذلك سياسيا، لم تعد الدبلوماسية حبيسة الاتصالات وتنظيم العلاقات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت إلى عامل مؤثر في تخطيط الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة والسعي إلى المé>حافظة على مصالح كل منها، وفتح المجال أمام نموها وتطورها، وذلك في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقات بين الدول الاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية ،لتصبح موجهة باعتبارات اقتصادية أساساً.

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للدولة الجزائرية من خلال تعبيرها عن سلوكها الخارجي، تتأثر بالحالة أو الوضعية التي تفرزها عليها تطورات النسق الدولي، الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها، وبالتالي الدولة الجزائرية تلتزم باسنمرار على إرساء محاولات مناسبة للتماشي مع هذه المتطلبات وفقًا لما تقتضيها مصالحها وأهدافها في شتى المجالات خاصة المتطلبات الاقتصادية منها

فبعد أجراء الجزائر انتخابات رئاسية جديدة بعد سنة تقريبا من الحراك الشعبي الذي ادى الى استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وتولي الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون مقاليد الحكم ،أعلن عن نية القيادة الجزائرية عن عزمها على استعادة الجزائر لواجهتها السياسية و دورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي، وان يؤسس بدوره قواعد سياسة خارجية براغمتية المصالح ليست فقط قائمة على قاعدة تدوير الزوايا وسياسات المحاور، بل البحث عن أدوات ووسائل جديدة لدعم الإنتشار الناعم للجزائر، إقليمياً ودولياً وذلك عن طريق الدفع بدبلوماسية اقتصادية تحركها البعثات الدبلوماسية في الخارج، وانه لابد للاقتصاد ان ياخذ القسط الوافر من عمل الدبلوماسية.

مبررات اختيار الموضوع

تبرر الدراسة واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الذي يشهد بزوغا، من خلال الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية على مختلف المحاور في محيطها الجيوسياسي، وهناك اهتمام خاص توليه الدولة للدبلوماسية الاقتصادية خاصة في المرحلة الحالية (مرحلة مابعد الحراك الشعبي) التي عرفت انتعاشا لدور الدبلوماسية الجزائرية في محيطها العربي والإفريقي،والمتوسطي والعودة القوية للدبلوماسية الجزائرية وتسجيل حضورها القاري والجهوي وعلى المستوى الدولي في العديد من الملفات، ودون شك هذه العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية المعروفة باتزانها وبعلاقاتها مع مختلف الدول ستوظف لصالح الدبلوماسية الاقتصادية وتخدم أهداف الحكومة الجزائرية في توسيع وتنشيط علاقات الشراكة الاقتصادية وتنويعها بما يخدم سياسة الجزائر في تنويع والرفع من الصادرات خارج المحروقات ودخول الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الإفريقية، فالدبلوماسية الاقتصادية تشهد الانطلاقة الحقيقية في ظل الرؤية الجزائرية الجديدة الهادفة الى العودة الى الواجهة وتوجيهات رئيس الجمهورية. كما يوضح هذا البحث الدور الذي ستعمل عليه الدبلوماسية الاقتصادية في إبراز البعد الاقتصادي لنشاط الجهاز الدبلوماسي الوطني، وستسهم في خدمة المؤسسات الجزائرية في إطار تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم لولوج

الأسواق الخارجية، من خلال التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية والتي ستؤدي دورا مهما في الترويج للمنتجات والخدمات الجزائرية والعمل على بعث تنافسيتها في الأسواق الخارجية، ارساء سياسة خارجية ديناميكية واستباقية، ووضع معالم دبلوماسية اقتصادية في خدمة التنمية الوطنية والمؤسسات والمستثمرين العموميين.

اشكالية البحث

تاسيسا على ماسبق تركز اشكالية الدراسة على

ماهي مؤشرات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وكيف ينعكس الاداء الدبلوماسي على العامل التنموى الاقتصادي في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية

ماهي اجراءات ارساء الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية المحدثة ؟

الى اي مدى يمكن للدبلوماسية الاقتصادية ان تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

ماالخيارات الاستراتيجية الاستباقية التي تنتهجها الدولة الجزائرية لبعث القطاع الاقتصادي الى الواجهة ؟

وكمحاولة للإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات المبدئية التالية :

- يرتبط تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر بارساء أدوات مؤسساتية (وزارة الخارجية ، السفارات)
- استراتيجية التنويع الاقتصادي ،جذب الاستثمارات الاجنبية ، التعريف بالمنتوج اولوية العمل الدبلوماسي في الجزائر.
- اتصال العمل الدبلوماسي وارتباطه بالتنمية الاقتصادية ضرورة لبعث الوجاهة السياسية وانعاش الاقتصاد الوطني.
- تسعى الجزائر الى تفعيل الدبلومسية الاقتصادية لدوها الهام في النمو الاقتصادي والنفوذ الإقليمي، واستقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية، إضافة إلى دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق استهلاكية ضخمة.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى

- محاولة ابراز الدبلوماسية الاقتصادية كركن اساسي جديد من اركان السياسة الخارجية للجزائر أسوة بعديد دول العالم التي تعتمد عليها لتعزيز النفوذ على الساحة الدولية. حيث ان قوة الدول تقاس اليوم بقوة اقتصادياتها

- تبيان اعتماد الدولة الجزائرية بقيادتها الجديدة على للدبلوماسية الاقتصادية للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج

الأسواق العالمية، وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، خدمة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد، القائم على التنوع

- ان تحقيق النمو الاقتصادي يقتضي تعزيز حضور الجزائر اقتصاديًا وتجاريًا على المستوى القاري والمتوسطي والدولي، فمن اهداف الدراسة توضيح كيف أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف ذات ابعاد اقتصادية وتجارية.

منهج الدراسة

تم الاستعانة في هذا البحث على عدة مناهج في محاولة لاخراج البحث النهائي في وحدة متكاملة

ان التطرق الى موضوع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر يتطلب مبدئيا الاعتماد على المنهج التاريخي كاداة بحث علمية ثانوية يمكن بها العودة الى التطور التاريخي لهذه الاستراتيجية عبر سلوك الجزائر الخارجي والبحث عن مظاهر تعزيز الوسيلة الدبلوماسية تاريخيا لجلب المكاسب الاقتصادية ، اضافة ان الدراسة تحاول الكشف عن الحركيات المنتجة للتوجهات الجديدة في الفعل الدبلوماسي الجزائري ومن خلال المنطلقات الجديدة الساعية إلى اثبات جمهورية ما بعد الحراك الشعبي، من استعراض مضمون سياسة الجزائر الإقليمية والدولية وكذا الوقوف على مجمل سمات التغّير في سياسة الجزائر الخارجية الراهنة والمستقبلية لاعادة الجزائر الى الواجهة السياسية والاقتصادية .

كما ان البحث في الطرق والوسائل التي تنتهجها الجزائر من اجل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجعل الدراسة البحثية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة اتجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومساير للرقمنة، وإطلاق حزمة من الإجراءات لصالح تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

وقد تم اعتماد خطة البحث العلمي وفق التقسيم التالي:

.مقدّمة:

2. الدبلوماسية الاقتصادية : دراسة مفاهيمية تحليلية

2 . 1 الدبلوماسية الاقتصادية : التعريف والنشاة

أ- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

ب - نشاة الدبلوماسية الاقتصادية

2.2 الدبلوماسية الاقتصادية : المستويات والانواع

أ- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

ب-انواع الدبلوماسية الاقتصادية :

2. 3 الدبلوماسية الاقتصادية : الاشخاص والادوات

أ-اشخاص الدبلوماسية الاقتصادية

ب-ادوات الدبلوماسية الاقتصادية :

3- الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الخارجية الجز ائرية: مؤشرات التفعيل

1.3 ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دور وزارة الخارجية
2.3 ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دورالسفراء والقناصلة
4- الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة التنمية الاقتصادية الجزائرية : العامل التنموي والأداء الدبلوماسي
4. 1التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية للجزائر : اولوية العمل الدبلوماسي
4. 2تحديات تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية في الجزائر
5- الخاتمة

2. الدبلوماسية الاقتصادية : دراسة مفاهيمية تحليلية

ان معيار قوة الدول أصبح مرتبط بالقوة الاقتصادية بدرجة كبيرة فإن كل التفاعلات في السياسة الدولية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية وهذا ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية جزء مهم جدا من نشاط السياسة الخارجية لكل الدول القوية منها والضعيفة على حد سواء لذا و لتفادي الأخطار المقبلة على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني يستلزم ضرورة تغيير في السياسات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و ضرورة تحرك دبلوماسي لتنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج في إطار الدبلوماسية الاقتصادية

1.2 الدبلوماسية الاقتصادية : التعريف والنشاة

أ- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول. وقد قصر هذا التعريف الغاية من النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، وحصرها في إطار ضيق، ففي بعض الأحيان تكون الغاية من ممارسة هذا النشاط، استخدامه كعامل ضغط على دول معينة لاتخاذ مواقف محددة من الناحية السياسية. ولكن ليست هي دائما الغاية الوحيدة منه، بل على العكس ففي معظم الحالات تكون الغاية من الدبلوماسية الاقتصادية السعي لتأمين المصالح الخارجية للدولة، وتطوير اقتصادها الوطني، وحل مشاكلها الاقتصادية، والتأكيد على مكانتها الاقتصادية إقليميا وعالميا.

ويمكننا تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، محليا ودوليا هذا التعريف يحيط بالدبلوماسية الاقتصادية من جميع جوانبها, فالدبلوماسية الاقتصادية تمارس من قبل أشخاص القانون الدولي، كما تمارسها أشخاص أخرى, ويتم التواصل بين هذه الأطراف بالطرق الدبلوماسية, و تتناول هذه الدبلوماسية مواضيع متعددة و ذلك على مستوى ثنائي وأقليمي وعالمي, وأهداف هذه الدبلوماسية مختلفة فقد تكون سياسية، كتحقيق مكاسب على الساحة الدولية، وابراز ثقل الدولة في المحافل السياسية, وقد تكون أهدافها اقتصادية, وقد تكون على المستوى القومي كدعم تطوير

اقتصادها الوطني، وتنميته، وتحقيق الكسب المادي, وقد تكون أهدافها اقتصادية على المستوى الدولي كتطوير العلقات الاقتصادية الدولية بدعم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، والسعي إلى تحقيق تكتل اقتصادي قد تكون أهداف هذه الدبلوماسية اجتماعية فتتخذ شكل مساعدة الدول الفقيرة في تحقيق تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والنهوض بمستوى المعيشة (مقصود، 2021)

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية، تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها، كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصاد ارت وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية،أي الأنشطة الاقتصادية الرسمية لوزارات الخارجية و الوزارات والهيئات المعنية، كوزارة التجارة الخارجية والهيئات المعنية بترويج المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وهيئة الاستثمار وغيرها.

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية من مكافآت وعقوبات اقتصادية دولية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، في حين تنطوي الدبلوماسية الاقتصادية على رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة المرسلة للبعثة الدبلوماسية، وكذلك الاتصال مع المؤسسات والمنظمات الدولية بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة المرسلة، والسعي لحل النزاعات ،واجراء المفاوضات الاقتصادية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها (حمد، 2015)

ب - نشاة الدبلوماسية الاقتصادية

لا تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكلا جديدا للدبلوماسية و ذلك من حيث الممارسة أو الوجود، فقد كان ينظر إليها على أنها المسار المهني الثانوي للدبلوماسي، على اعتبار أن النشاط الأساسي للدبلوماسي . يكون في المجال السياسي فقط

وكان هذا النوع من الدبلوماسية عرف فيما مضى باسم الدبلوماسية التجارية، وكانت هذه الدبلوماسية تهتم بالتبادل التجاري بين الممالك والإمارات القديمة، فالمصادر التاريخية أكدت وجود تجارة مكثفة نظمتها اتفاقيات ومعاهدات عقدت بين مصر القديمة وغرب آسيا, وذلك في وقت مبكر من القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ثم بعد ذلك ازدهرت التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد بسبب الاستعمار الأوروبي واكتشاف السواحل الأمريكية الجنوبية الغنية، وقد قامت الدول الاوروبية المستعمرة إلى بلورة المكاسب التي حصلت عليها في العالم الجديد على شكل امتيازات واتفاقيات حماية، وذلك لضمان استمرار السيطرة على هذه . المكاسب، وبعبارة أخرى كانت التجارة بين الدول سببا في إقامة علاقات فيما بينها وإبرام الاتفاقيات

لكن برزت الدبلوماسية الاقتصادية وبشكل قوي ونشط على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما لاحت بوادر فوز الحلفاء في تلك الحرب، فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية ، بالإضافة إلى توفير شروط الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وازالة العقبات التي تعيق عملية تدويل الإنتاج ورأس المال على المستوى العالمي، وخلق

شروط اقتصادية وسياسية جديدة لإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة. حيث أصبحت تلك الدول ترتبط مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية، كما اكتسب الاقتصاد دورا مركزيا في النشاطات الدبلوماسية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص ، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد مستطاع. فشهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ما يعرف بمرحلة تعدد المنظمات الدولية، والتي أن نشئت لتشكل إطارا للنظام المالي العالمي، والنشاطات التجارية الحديثة. فهي مرحلة اتسمت إلى حد ما بالتعاون الاقتصادي الدولي، وذلك على المستوى الثنائي، و الإقليمي، والعالمي، وكان هذا التعاون يهدف إلى توحيد الإطار القانوني، وتوحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي الدولي، كما كان يهدف إلى إقامة مشاريع دولية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك العمل على إيجاد حل مشترك للمشكلات الاقتصادية الدولية، خاصة المشاكل التي أظهرت الخلل الاقتصادي والهوة الكبيرة بين الشمال والجنوب، الأمر الذي استوجب حث الجهود الدولية لوضع النظام العالمي الاقتصادي الجديد على أسس عادلة ومنصفة

وقد نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار – أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار – وكانت وزارة الخارجية هي الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح، من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية. ومن هنا، تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.ومن بين هذه الادوات الاقتصادية (المعونات والمساعدات....)وهناك مجالات جديدة ستشكل العالم في المرحلة القادمة، مثل البيئة، والصحة، والطاقة، والتكنولوجيا، فكلها مجالات دخلت في صميم العمل الاقتصادي، وبالتالي صميم العمل الدبلوماسي.

من الناحية القانونية ركز النظام الاقتصادي العالمي على مأسسة الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية. ويتضح ذلك في ضوء التنظيمات الاقتصادية التي أقيمت في محيط الدبلوماسية الاقتصادية وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي صممت أساساً لتحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، وتكريس سيطرتها، مما اضطر الدول النامية إلى الدخول معها في صراع تسلحت له بالتكتل في مجموعة الـ 77. لكن هذا الاتجاه سرعان ما انتكس، وعادت الدول المتقدمة إلى الهيمنة المطلقة على النظام الاقتصادي، وكان إنشاء منظمة التجارة العالمية أكبر تجسيد لهذه الحقيقة. (الندوي، 2017)

2.2 - الدبلوماسية الاقتصادية : المستويات والانواع

أ- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية عدة مستويات تتمثل في

الدبلوماسية الثنائية:

ما زلت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء كانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات، الاستثمار، أوغيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مازالت التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاونً الاقتصادي امرا سهلا ، حيث تتفهمه المصالح الوطنية لأي طرف عند طرحه للمناقشة والتدقيق به. إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة، هي أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنها من استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر، ففي حالة الأتفاقية بين دولة متقدمة واخرى نامية، تكونً المراكز الاقتصادية متفاوتة وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطا تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة بينما الدولة الأخرىً تقف عاجزة عن المساومة نظرالضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا ومنح بعض الامتيازات للطرف الأقوى أما الإيجابيات لهذا المستوى فهي كثيرة، حيث أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيدا التي تعقد على المستوىً الإقليمي أو العالمي، كما أن للدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أهمية كبيرة في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الاطراف التي يمكن أن تطبق في الحالات المشابهة، فمثلا القواعد التي تحكم النزاعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان يتم اللجوء إليها في نزاعات دول اخرى (مقصود، 2021)

الدبلوماسية متعددة الاطراف

تسعى الى استيعاب انظمة واقتصاديات مختلفة من حيث المنهج والرقي او الفعالية او التموقع الجغرافي، لتحقيق هدف واحد تابع لاطار نمطي واحد وغاليا من يقود هذه العملية منظمة دولية رائدة محايدة تحظى بالقبول المعنوي تعمل عل ى تلافي اية خلافات بين الاطراف ووصايات للاقوى على الاضعف، مثل مبادرات صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، المنظمة الدولية للعمل، الاتحاد الدولي للاتصالات (طيبي، 2019) ويفترض ان يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص، يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات الاقليمية والدولية ، 2019)

الدبلوماسية الجماعية :

لهذه الدبلوماسية الجماعية شكلا خاصا كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية . وهذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية يحقق هدفين مهمين، الأول:أن الاطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الاطراف إيجاد حلول، وتوفير التوافق بين بعضها حول هدف اقتصادي معين، سواء أكان محليا أم دوليا وذلك من خلال عملية التعاون الطوعي التي تقوم بها هذه الحكومات. وأما الهدف الثاني: فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنها بعد ذلك من التقدم في المجالات الأوسع متعددة الاطراف

الدبلوماسية الاقليمية :

إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور. فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، وهو في معظم الأوقات يتم ضمن دائرة تتكونً من بلدان متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة، فبالنسبة لقطاع الأعمال يكونً الدخول إلى الأسواق الإقليمية بديلا عن دخول الاسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، حيث يعد ذلك بداية طريق المنافسة. كما أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنضمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية، وبالتالي يكونً لها تأثير عظيم في المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسواق الدولية . ولكن مهما كان الحافز من ابرام الاتفاقيات الإقليمية، إلا أن الحافز الأكبرقد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية و ذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها و بالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية (مقصود، 2021).

ب-انواع الدبلوماسية الاقتصادية :

للدبلوماسية الاقتصادية نوعين وهما الترغيب والترهيب، وسيتم دراسة كل منهما بالتفصيل

الترغيب و الاقناع :

ويعمل في هذا النوع من الديبلوماسية الاقتصادية عندما تكون العلاقات طبيعية، ويقصد بها عملية الحوار مع الاطراف الاخرى من أجل دفعهم و إقناعهم إلى اتخاذ موقف معين مقابل تقديم المكافأة، وقد أثبتت الوسائل الاقناعية بأنها فعالة ومفيدة في احيان مختلفة لاسيما الوسائل الخاصة بالجانب الاقتصادي

ومن أشهر وسائل الاقناع المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية:

-المساعدات الخارجية: تعرف مفهوم بأنه جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة سواء كانت هذه الجهات دولا أو منظمات متعددة الاطراف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض، والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة

-المساعدات الانسانية في حالة الكوارث الطبيعية الكبرى، لا ترتبط هذه المساعدة عادة بأي التزامات

-المساعدات الاستشارية كوسيلة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاخرى مكافحة الفساد، النضال من أجل حقوق الانسان، و تطوير المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي من أجل تبني القيم االاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية وطرقً التفكير والتمثيل

-المكافأة الاكرامية التلويح بمزايا اقتصادية من جانب دولة ما واتخاذ موقف يتلاءم مع مصالحها

الترهيب والاكراه :

-العقوبات الاقتصادية: ما هي إلا وسيلة ضغط ايجابية أو سلبية، تهدف إلى الحصول على تغير في السلوك السياسي للدولة المعاقبة، وهذه العقوبة يمكن أن تدرج من التهديد الهين إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الاقتصادية بين المعاقب والمستهدف.

-الحظر الاقتصادي: وضع اليد على الصادرات أو الواردات المخصصة لبعض الدول ؛ وبعد الحرب العالمية الثانية عند إنشاء منظمة الامم المتحدة لم تلاحظ خطورة الحظر الاقتصادي كأحد أشكال الحرب ولم تضع المعايير التي تحد من خطورته و آثاره، بل أصبح من القوانين وتبنته كأداة عقابية يمكن اللجوء إليها.

-الحصار الاقتصادي "ما هو إلا عمل مختلفة دوافعه، سياسية اقتصادية عسكرية، يمارس تاثيراعلى دولة أو كيان ما لاجباره على العودة عن فعل ما غير مقبول من وجهة نظر الدولة الفارضة الحصار

-المقاطعة الاقتصادية وتعد واحدة من اهم العقوبات الاقتصادية التي تستخدمها الدول في تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة، وذلك بغية خلق مشكلات اقتصادية داخل البلد الخصم قصد زيادة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يعشها (مقصود، 2021)

2-3 الدبلوماسية الاقتصادية : الاشخاص والادوات

أ-اشخاص الدبلوماسية الاقتصادية

لابد أن نحدد الأشخاص الذين يمارسون نشاط الدبلوماسية الاقتصادية ويقومون باتخاذ القرارات بعد إجراء المفاوضات، او ن كان النشاط الدبلوماسي في الأمور السياسية يقوم به رئيس الدولة، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، و الممثلين الدبلوماسيين في السفارات، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الأشخاص أو الجهات الفاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية، فالدبلوماسية الاقتصادية لا تتأثر بالإطار المؤسساتي الذي يتم العمل فيه, و فيما إذا كان ممثلو هذه الدبلوماسية هم ممثلون حكوميين أو ممثلين غير حكوميين فقط، بل إن مسار وأسلوب المفاوضات والغاية منهما ضمن إطار الدبلوماسية الاقتصادية يتغير وفق إطار نشاط القطاعات الخاصة التي تشارك في الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى القطاعات العامة وتوجهات الدولة. (زوليك الطاهر والعربي رزق الله بن مهدي ، 2003)

واذا قسمنا أشخاص الدبلوماسية السياسية إلى أشخاص تابعين للسلك الدبلوماسي، و أشخاص غير تابعين للسلك الدبلوماسي, فهنا سوف نقسم أشخاص الدبلوماسية الاقتصادية إلى فاعلين وطنيين حكوميين، وا لى فاعلين غير وطنيين حكوميين،والى فاعلين دوليين

<u>الفاعلون الوطنيون الحكوميون:</u>

تعد الدول والحكومات الممثل الرئيسي في الدبلوماسية الاقتصادية، وداخل كل حكومة قد تو جد عدة وزارات تهتم بذات الموضوع الذي يتم تناوله ضمن إطار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، وتعدد الوزارات التي تهتم بذات الموضوع يخلق فرصة لقيام اختلافات في وجهات النظر بين هذه الوزارات، وبالتالي فإن المفاوضين الدبلوماسيين أثناء قيامهم بالعملية التفاوضية يقومون بمراعاة متطلبات عديدة وبمسارين متلازمين، الأول على الساحة الدولية ومع المفاوضين الدوليين للأطراف الأخرى، والثاني على الساحة الداخلية الوطنية وفق متطلبات جميع الوزارات التي تهتم بالموضوع ذاته

(السلطة التنفيذية للحكومة، السلطة التشريعية للحكومة، الحكومات المركزية والحكومات غير المركزية، الهيئات التنظيمية المستقلة وشبه المستقلة)

الفاعلون الوطنيون غير الحكوميين :

لقد أشرنا إلى أن من السمات الرئيسية للدولة الوطنية أنها تعد ممثلا في الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أننا نجد أن الحكومات الوطنية لم تعد هي الممثل الوحيد، بل إن تعقيد العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي وتعدد الأطراف الفاعلة، أدى إلى قيام الدولة بتفويض جزء من اختصاصها في إقامة علاقات اقتصادية دولية إلى جهات وطنية غير حكومية (جماعات الضغط، منظمات حماية المستهلك)

الفاعلون الدوليون :

يؤثر الفاعلون الدوليون في الدبلوماسية الاقتصادية بغض النظر عن جنسيتهم، وسواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين (المجتمع المدني العالمي، قطاع الأعمال الدولي، المنظمات الدولية، المجتمع المعرفي الدولي)

ب-ادوات الدبلوماسية الاقتصادية :

-اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف: مثل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية، السوق العربية المشتركة

-التكتلات الاقتصادية: مثل الاتحاد الاوروبي، التكتل الاقتصادي لامريكا الشمالية نافطا، التكتل الاقتصادي الاسيوي، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي

-المؤسسات المالية: مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية

-وسائل الاعلام: وذلك من خلال الاشهار والاعلان والدعاية لمختلف المنتجات من اجل استمالة اذواق المستهلكين

-المنتديات والمعارض الاقتصادية

3- الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الخارجية الجزائرية: مؤشرات التفعيل

الدبلوماسية الاقتصادية مدعوة لتكون ركنا أساسيا في السياسة الخارجية للجزائر أسوة بعديد دول العالم التي تعتمد عليها لتعزيز النفوذ على الساحة الدولية. وقد اتضحت الرؤية خلال مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المنعقد ب 8 اكتوبر 2021 الذي قد نظم تحت هيئة وزارة الخارجية لتبيان رريس الجمهورية عبد المجيد تبون و إيلائه اهتماما خاصا للدبلوماسية الاقتصادية وقد جاء ضمن خطابه لهذا المؤتمر ان دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية وتضمنت خارطة الطريق توجيهات لأفراد السلك الدبلوماسي بالعمل على تصريف المنتجات الجزائرية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية في المجال الصناعي وحتى الفلاحي مغاربيا وإفريقيا، ومتوسطيا وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر. كما ركز المؤتمر على ضرورة إنجاح مسار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي باشرتها الجزائر، والتي تتطلب انفتاحا أكبر على العالم الخارجي، وهذا بتفعيل الدور المحوري للدبلوماسية بصفة عامة

والدبلوماسية الاقتصادية بشكل خاص، وهذا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة أساساً في جذب الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات خدمة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد، القائم على التنوع

1.3- ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دور وزارة الخارجية

لقد أصبح للبعد الاقتصادي دورا معتبرا في إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ودخل الاقتصاد من الباب الواسع في أجندة أولويات وزارات الشؤون الخارجية.

تحركت الدبلوماسية السياسية الجزائرية بشكل لافت بعد ان رفع الحراك المجتمعي سقف انتظاراته من دور دولته على المستوى الإقليمي والدولي وباتت واعية بأهمية هذا الدور وإحداث توازن استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والقاري وشملت ملفات وقضايا عدة، ما يعيد إلى الواجهة مسألة إلزامية مرافقة الدبلوماسية الاقتصادية لنظيرتها السياسية لتحقيق التوسع والتمدد الاقتصادي إقليميا وقاريا، الذي غاب تماما إبان حقبة الرئيس الاسبق السيد عبد العزيز بوتفليقة. (معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة ، 2020)

تعتزم الدولة الجزائرية, وفق مسعى تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها "الاستمرار بشكل منهجي وعقلاني, في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وافريقيا مع المحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية للاقتصاد (الاذاعة الجزائرية ، 2021) كما ان هناك اهتمام خاص توليه الدولة للدبلوماسية الاقتصادية خاصة في المرحلة الحالية التي عرفت انتعاشا لدور الدبلوماسية الجزائرية في محيطها العربي والإفريقي، والمتوسطي والعودة القوية للدبلوماسية الجزائرية وتسجيل حضورها القاري والجهوي وعلى المستوى الدولي في العديد من الملفات، ودون شك هذه العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية المعروفة باتزانها وبعلاقاتها مع مختلف الدول، ، فالدبلوماسية الاقتصادية مقارنة بفترات سابقة تشهد الانطلاقة الحقيقية في ظل رؤية وتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عيد المجيد تبون. (دادي، 2021) كما انه تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات وضعت الدولة الجزائرية أدوات قانونية ومؤسساتية لتفعيل الدبموماسية الاقتصادية، ومن بين اهم الأدوات المؤسساتية للدبلوماسية الاقتصادية هي الصلاحيات الممنوحة لوزارة الخارجية

لا يقتصر دور وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي السياسي فقط، بل لها دور فعال في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر من خلال إعطاء صورة لمناخ الاستثمار للبلد المتعاملين الأجانب والبحث عن أسواق خارجية تحتوي المنتوج المحلي من خلال دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين

وايضا أطلقت وزارة الشؤون الخارجية ثلاثة إجراءات رئيسية في اطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد، بهدف دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، و تتمثل هذه الإجراءات في إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في

الخارج، وكذلك إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية،. (فصيح، 2021)

عملت وزارة الخارجية عمى إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار المساعي الحثيثة للإنعاش الاقتصادي وتطوير الصادرات و تعزيز تواجد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في البلدان الأجنبية والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمرين الأجانب اوالمهاجرين الجزائريين المتواجدين في الخارج فقد أوردت بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى موقع وزارة الخارجية الجزائرية عدة نصوص قانونية لإعلام المتعاملين الاقتصاديين اوالمستثمرين الأجانب و الجزائريين بالتحفيزات التي سيستفيدون منها في حالة استثمارهم في الجزائر ، وأرفقت ذلك بدليل المستثمر تلخص فيه الادوات و والأطر القانونية للاستثمار في الجزائر، والمقومات والثروات الهامة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تكون مستقبلاً أرضية خصبة للثروة منها (الاستثمار السياحي، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار في الثروات الباطنية و الموارد المائية، الاستثمار في الطاقات المتجددة) اهمها:

-توفير مناخ استثمار مشجع وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ 30/12/2020 في المادة 61 منه على أن "حرية التجارة والاستثمار مضمونة وتمارس في إطار القانون

-ضمان الأمن القانوني والثبات التشريعي الذي يعتبر الأمان الكافي للمشروع فالتحدي الكبير لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر هو تحقيق استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتصلة بها اهمها :

- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار
- المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- المرسوم التنفيذي رقم 17/102 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات
- المرسوم التنفيذي 17/104 المؤرخ في 05/03/2017 المتعمق بمتابعة الاستثمارات و ا لعقوبات المطبقةفي حالة عدم احترام الالتزامات اوالواجبات المكتتبة

وتعزيزا لوجود الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج انتهجت وزارة الخارجية عدة طرق ووسائل لدعم الصادرات خارج المحروقات من بينها :

<u>التسهيلات الجمركية والبنكية</u> وتتمثل في

- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع
- التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع

<u>التسهيلات المالية والبنكية</u> وتتمثل في:

تستفيد الشركات الوطنية المنتجة للبضائع والخدمات والتي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير بتقديم وثائق إثبات شهادة توطين ألتصدير استعادة واعادة عائدات التصدير، (أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج)

الاتفاقيات التجارية ومناطق التبادل الحر:

من أجل الانفتاح على اقتصاديات الدول العربية والدول الإفريقية، والمتوسطية سعت الجزائر الى المصادقة و والانضمام إلى عدّة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف وكذا الانخراط في مناطق التبادل التجاري الحر من بينها :

- التصديق بشكل رسمي بتاريخ 29/12/2020 على اتفاقية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية
- وفي إطار التكامل الاقتصادي العربي انضمت الجزائر بتاريخ 01/01/2019 رسميا الى معاهدة تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية (نصيرة، 2020)
- التوقيع على إنشاء مجلس أعمال جزائري - كرواتي، بتاريخ 12 - 12 - 2021 من أجل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالي التجارة والاستثمار وسيكون هذا المجلس بمثابة الإطار المناسب لتعزيز وتفعيل العلاقات الإقتصادية بين البلدين، والقاطرة التي ستدفع بين تلك العلاقات نحو الأمام في عدة قطاعات.كما ان انعقاد منتدى الأعمال الجزائري-الكرواتي، يندرج في إطار توجه الجزائر نحو تفعيل ديبلوماسيتها الاقتصادية، وجعلها مواكبة للنهضة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وآفاقها الواعدة في مختلف المجالات ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية
-

ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية:

تضمن المرسوم الرئاسي رقم 19/244 المؤرخ في 11/09/2019 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية والمتمثلة في:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات
- إنشاء بوابة حول التجارة الخارجية ووضعها تحت تصرف المتدخلين الوطنيين و الممثليات الدبلوماسية (لعيون، 2020)

2.3 - ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجز ائرية : دورالسفراء والقناصلة

أ- من الناحية القانونية :

حسب نص المادتين 3 و 9 على التوالي من المرسوم الرئاسي 02/406 المؤرخ في 2002 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين

- يجب على السفير من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكوميه في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبدلات التجارية و الشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد
- أماّ بالنسبة للقناصلة فحسب نص المادتين 15 و 16 من المرسوم الرئاسي رقم 02/407 المؤرخ في 2002 المحدد لصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية

(يظهر دورهم في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية والثقافية بين الجزائر والجماعات الاقليمية و التشجيع عمى إقامة شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والدوليين مع إطلاع المتعاملين الجزائريين على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر وتقديم المساعدة لهم)

ب- من الناحية الاجرائية :

تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات أعلنت وزارة الشؤون الخارجية،عن إطلاق مجموعة من الإجراءات للمساهمة بشكل ملموس في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، وان ان إطلاق هذه الإجراءات من شأنه تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والتي تندرج في إطار تفعيل توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي تحت رئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي أكد خلالها على ضرورة السعي لبناء اقتصاد وطني متنوع يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات (اذاعة الجزائر الدولية ، 2021)

وتتمثل هذه الإجراءات في:

<u>انشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية حول العالم</u>

انه لابد من تكييف الجهاز الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي و يتعلق الإجراء الرئيسي المتعلق بالموضوع لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية بتكوين الدبلوماسيين المدعوين لشغل وظائف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الندوات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الإنجليزية للأعمال بالإضافة الى ذلك، سيتم تنظيم زيارات ميدانية على مستوى اقطاب التصدير لتمكين الدبلوماسيين الجاري تكوينهم من الحصول على فكرة ملموسة عن إمكانات التصدير الجزائرية و الاطلاع على انشغالات المتعاملين في الميدان (كعيش، 2021)

<u>إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج</u>

هذا البرنامج التكويني المخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف به حتى يزيد حماسه (من باب الواجب الوطني). وعلى أن يكون التكوين في الآجال القريبة باعتماد التكوين الرقمي، إلى حين تعميمه في البرامج التحضيرية للمعهد الدبلوماسي وإن كانت بكل تأكيد موجودة إلا أن الحاجة لتعميقها تبقى ضرورة ملحة، حتى يتمكن ممثلو السفارات والقنصليات من إعداد تقارير عميقة حول متطلبات السوق في الدول التي يعملون بها، والإحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها، وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة. وعلى الأرجح في بدايات العمل الدبلوماسي بالنمط الاقتصادي الاستعانة بخبراء وخريجي معاهد وجامعات العلوم الاقتصادية والتجارية وإلحاقهم بالعمل الدبلوماسي في اقرب الآجال (يوسف، 2021)

استحداث مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية

في خطوة غير مسبوقة، استحدثت الجزائر مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية الحالي السيد رمطان لعمامرة، للاضطلاع بملفات تقع في قلب المصالح الدبلوماسية وفُهم القرار على أنه إعادة صياغة واسعة من الرئيس عبد المجيد تبون للسياسة الخارجية الجزائرية حيث أقر السيد الرئيس تعيين 7 مبعوثين خاصين يعملون تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية ولم يسبق للدبلوماسية الجزائرية، أن أدرجت في هيكلها التنظيمي منصب مبعوث خاص لوزير الخارجية (ميموني، 2021)

مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مسعى الولوج الى الأسواق الخارجية

أن الخيار الاستراتيجي لنشاط الجهاز الديبلوماسي ، يتجسد من خلال مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم لولوج الأسواق الخارجية، وأن الممثليات الدبلوماسية والقنصلية تؤدي دورا مهما في الترويج للمنتجات والخدمات الجزائرية والعمل على بعث تنافسيتها في الأسواق الخارجية. وعلى أهمية التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وإشراك التخصصات المالية والاقتصادية، وتفعيل دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. (الدين، 2021)

استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات

سارعت وزارة الخارجية الجزائرية إلى استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية على غرار دفع عجلة التصدير خارج المحروقات وجلب المستثمرين الأجانب وتعزيز الوجهة الاقتصادية والسياحية الجزائرية و حرص الدولة – بتوجيه من رئيس الجمهورية – على تعزيز دور الجزائر القوي في الساحة الاقتصادية الدولية ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و تسويق البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالنسبة إلى الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية

مرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية

تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية ومرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية في أهم العواصم التي تمثل الأقطاب الاقتصادية في إفريقيا لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وتمكينها من الاستحواذ على حصص سوقية معتبرة لزيادة ورفع من الصادرات وتمكين المستثمرين

الجزائريين من الدخول والاستثمار في الأسواق الخارجية الواعدة، وهذا من اجل من أجل الرفع من وتيرة الصادرات خارج المحروقات، (الاذاعة الجزائرية ، 2021)

الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

تهتم الجزائر ضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، إذ تعول الحكومة على بعثاتها وقنصلياتها في دول العالم بهدف المساهمة في دخول السوق الدولية بخاصة الأفريقية منها. ووضعت وزارة الخارجية مجموعة من الإجراءات تتعلق بإنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية حول العالم، وإنشاء مكتب إعلامي في الوزارة يتكفل باستقبال المتعاملين والمصدّرين الجزائريين لتسهيل عملياتهم، وتزويدهم بالمعلومات المفيدة.

أن ما أقدمت عليه وزارة الخارجية شيء إيجابي؛ فالدبلوماسية الاقتصادية اليوم أصبحت أداة مهمة للاستثمار، وعليه يجب إعادة النظر في اختيار السفراء والممثلين الدبلوماسيين، ليكونوا من ذوي التخصصات الاقتصادية والمالية، مشيراً إلى أهمية أن يكون تقييم أدائهم على أساس النتائج التي يحققونها في مجال جلب الاستثمارات، وإيجاد فرص وأسواق جديدة ومرافقة المتعاملين والمصدرين، وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وختم أن التنافس الدولي حالياً اقتصادي، وهذا ما تفرضه التحولات الجيواستراتيجية في العلاقات الدولية، لأن المحاور والتحالفات وحتى التوترات أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى.

التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية

دعم التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية، تحمل دلالات متعددة كونها إقراراً ضمنياً بالمسؤولية الواقعة على عاتق الممثليات الدبلوماسية التي كانت تتنصل أغلبها من دورها في دعم وجود المنتجات الجزائرية بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أنها خطوة تدل على أن خيار التصدير أضحى لا رجعة فيه. (ياحي، الجزائر تعول على دبلوماسيتها للدخول الى الاسواق الدولية ، 2021)

4- الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة التنمية الاقتصادية الجز ائرية : العامل التنموي والاداء الدبلوماسي

اتسعت مجالات ابعاد العمل الدبلوماسي وتنوعت واصبحت متصلة بعمليات التنمية والاستثمار في المشروعات الاقتصادية ، وتطوير التجارب الخارجية ، كما ان الدولة الجزائرية قد تفطنت مؤخرا الى ضرورة الربط بين ادائها الدبلوماسي و احتياجاتها ومصالحها المباشرة بما يشمل ضرورة التحرك الخارجي للتشجيع على الاستثمار المباشر في قطاعات التنمية الاقتصادية الى جانب عمليات التصدير والاستيراد والحصول على الاليات والكيفيات ومدخلات الانتاج بهدف التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات

4-1 التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية للجز ائر: اولوية العمل الدبلوماسي

تسعى الجزائر في اطار سياسة التنويع الاقتصادي الى مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستوى الاقليمي والقاري كخيار استراتيجي يندرج في اطار نظرتها الاصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات وشتى المجالات ، وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا حاسما يتركيزها على الجانب الاقتصادي كم

هو معمول به في الدول الكبرى التي تزاوج بين العمل الدبلوماسي والعمل الاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة وللتكيفمع التحولات التي تفرضها الازمات العالمية والتي لا تترك امامها خيارا اخر غير البحث عن فرص الاستثمار حيث اقرت وزارة الخارجية الى رؤساء الممثليات الدبلوماسية والقنصلية إلى مضاعفة مجهوداتهم وإعداد تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة في بلدان الاعتماد قصد الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وب ضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، ويقتضي تحقيق الهدف العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديًا وتجاريًا على المستوى القاري والمتوسطي والدولي، فقد أولت الحكومة أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف ذات ابعاد اقتصادية وتجارية. اذ تولي الجزائر اهتمامًا بالغًا بالأسواق العربية والأفريقية والبلدان المتوسطية، وقصد تجسيد الميداني والفعلي للدبلوماسية الاقتصادية

فالمجال التجاري : قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة و الناشئة كون أفريقيا تضم 54دولة أي 54سوقا لتسويق المنتجات الصناعية، خاصة في ظل ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا مما يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة.

كما يوفر مجال الإستثمار : فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي ويفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة و هنا يمكن للجزائر القيام بإستثمارات زراعية في إفريقيا أقل كلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر.

نفس الشيء في المجال الصناعي: فالإستثمارات الجزائرية في هذا المجال واعدة كذلك، فالفضاء الإفريقي يتيح الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية، طاقوية أم زراعية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة، وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية-إفريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن هنا وجب التنبيه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة والخبرة، إذ هناك صناعات تتطلب إستثمارات بأموال ضخمة وخبرات فنية عالية وهي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية والبتروكيماوية التي يتطلب شركة عالمية مثل سوناطراك SONATRACH و فروعها، وكذا مشاريع إنتاج الطاقة الكهرومائية التي تقتضي شركة بخبرة سونلغاز SONELGAZ ، وكذا الحال بالنسبة للميكانيك من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية SNVI.و بالتالي يمكن القول أن الصناعات الثقيلة تعد مجال إستثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بإفريقيا

كما تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة (الإلكترونيات، المنتجات الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الاستثمار بإفريقيا مع ضمان مرافقة الدولة في التمويل والحماية السياسية من الأخطار غير الاقتصادية التي يمكن أن تعترض المشاريع في فضاء إفريقي واسع و مجهول بالنسبة لهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الغالب، والفضاء الإفريقي هو سوق جائع لمثل هذه المشاريع لاسيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغذاء والدواء. فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا إستراتيجيا في أفريقيا وعليه فالاستثمار

الجزائري في الصناعات الغذائية له مستقبل واعد. وكذلك الحال بالنسبة للدواء فأفريقيا أكبر منطقة لإنتاج الصراعات المسلحة وما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما أنها حقل خصب للأوبئة والأمراض الخطيرة والواسعة الإنتشار، وعليه فالإستثمارات الجزائرية في الصناعة الصيدلانية هي واعدة بلا شك. وبالنسبة لهواجس التسويق فإن الفضاء الإفريقي يقدم للإقتصاد الجزائري سوقا إستهلاكية واسعة تعطي إطمئنانا كبيرا للمستثمرين والمصدرين الجزائريين على حد سواء (مجادي، 2021)

إضافة إلى ذلك تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق استهلاكية ضخمة. فجوهر الدبلوماسية الاقتصادية تعمل على تسويق مناخ الأعمال للمتعاملين الاقتصاديين الدوليين، من خلال تحفيزات النظام الجبائي والبنية التحتية وتوفير أفضل بيئة قانونية وتشريعية الاستثمارات وتسهيل الاستثمارات الخارجية (لشموت، 2021)

إن إنجاح المهمة تدرك الجزائر اليوم ان الامر يستدعي تطوير الشبكة المصرفية، خصوصاً إنشاء فروع في أوروبا وأفريقيا، وزيادة العروض الخاصة بالشحن الجوي والبحري والنقل البري في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، وكذا تنظيم أيام إعلامية بخاصة في أوروبا وآسيا وأميركا حول إمكانات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار بها، بالإضافة إلى تنظيم بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة للرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز المداخيل بالعملة الصعبة. من اجل اولوية الإنعاش الاقتصادي الذي تهدف اليه الدولة (ياحي، الجزائر تعول على ديبلوماسيها للدخول الى الاسواق الدولية ، 2021)

ومن جهة اخرى تعتبر الية الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الوحيدة للجزائر في الوقت الحالي لغزو السوق الافريقية خاصة باعتبارها انسب شريك في القارة الافريقية وهذا راجع الى وزنها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وموقعها الاستراتيجي، ولعل تغيير وزارة الخارجية الجزائرية اهتمامها واولويتها بافريقيا خير دليل على ذلك حيث كثف وزراء الخاجية الجزائرية زياراتهم لدول افريقيا تفعيلا للدبلوماسية الاقتصادية ولجلب الاستثمارات الاجنبية والتعريف بالسوق الجزائرية

4. 2- تحديات تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية في الجزائر

إن التحديات الهامة التي تواجهها الجزائر اليوم تتطلب تطوير مفهومنا و رؤيتنا لدور الدبلوماسية و أولوياتها، و مضامينها و أساليب عملها لتنتقل بها من طورها التقليدي إلى مجالات جديدة ومتجددة لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية آلية دعم للدبلوماسية التقليدية

أ-التحديات الداخلية

طبيعة الاقتصاد الجزائري : تعتبر المحروقات من نفط و غاز المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر من العملة ألصعبة و تعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة و اعتمادا على مداخيلها، حيث تمثل نسبة 45 % من مجموع ناتجها المحلي و 97 % من صادراتها إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ومازالت موطن ضعف للاقتصاد الجزائري و يمكن تشخيص أهمها فيما يلي:

•ضعف تنويع الاقتصاد الوطني و هو ما جعله اقتصاد هش أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة.

•اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية مما أدى إلى ضعف الادخار و المبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو.

•طبيعة الاقتصاد الريعي التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنمية بصفة دائمة، لأن النفط مورد ناضب غير دائم المردود من جهة و طرق استغلاله تؤثر على البنية من جهة أخرى.

•عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة في معالجة الأزمات الاقتصادية حيث تواجهها سياسات التقشف الكابحة لا محالة لعجلة التنمية إضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة و الاعتماد على القطاع العمومي.

•انعدام الرؤية المستقبلية لأنه بدون رؤية مستحيل أن تشكل بنية بحيث أن التنظيم هو ابن الرؤية.

•تفشي ظاهرة العتاد الإداري و المالي و آفة المحسوبية و مع أن الجزائر قد حاولت تدارك ضعف القطاع الخاص من خلال برامج تشغيل و دعم مشاريع الشباب خاصة كما حاول منتدى رجال الأعمال و تشجيع المؤسسات على أسس اقتصادية أكثر ضبطا إلا أن نتائجه محتشمة نوعا ما.

ب- التحديدات الخارجية:

موقع الجزائر كدولة متوسطية مغاربية أفريقية و عربية جعلها تتفاعل مع هذه الدوائر، و هو الواقع الذي جعل اقتصادها عرضة لجملة تهديدات أهمها:

•الأزمات المالية الدولية و أثرها على قوة الأسعار نمو الصادرات في قطاع المحروقات.

•الحروب و التزامات الإقليمية و الدولية على استقرار المنطقة و من بينها أثر نزاع الصحراء الغربية على تفعيل دور الاتحاد المغاربي و تفويت فرص التبادل الثنائي و جذب الاستثمارات الأجنبية.

•تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، الذي عانت منه الجزائر من تسعينات القرن 20 و ما زالت تعاني منه بعض الدول العالم مما نتج عنه من توقف كلي للاستثمار في بعض الدول و تقليص ملحوظ لجاذبيته في معظم البلدان الأخرى.

•استمرار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و موقف الجزائر الرافض لمبدأ التفاوض مع الكيان الصهيوني و أثره على عزل الجزائر داخل المبادرات الدولية و منها الاتحاد من أجل المتوسط.

•أثر الربيع العربي على مختلف المنطقة العربية على أمن الجزائر الحدودي خاصة مع تونس و ليبيا و هذا ما يتطلب مجهود أمني إضافي على الحدود بكل التكاليف المالية و البشرية و انعكاسات ذلك على كبح عجلة التنمية. (مريم، 2018)

•تنامي التهديدات الامنية الجديدة (جماعات ارهابية، هرة غير شرعية، التطرف، الجريمة المنظمة)، على الحدود الجزائرية في كل من تونس ليبيا مالي

•غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الامنية السابقة، وهو مايتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر اقليميا وقاريا

•منافسة قوى افريقية خرى للجزائر في مجال الاستثمار وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في افريقيا) (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية ، 2019)

الخاتمة

من المتطلبات الاساسية لممارسة دبلوماسية اقتصادية هادفة الى تنمية اقتصادية فاعلة تدريب وتاهيل المجالات المتصلة بدبلوماسية التنمية وتوفير المعلومات للسفرات بالخارج ومدها بكافة المستجدات التي تحدث في القطاعات المختلفة وهذا ماعمدت اليه وزارة الخارجية الجزائرية على مبادرة في تدعيم المجال الاقتصادي بشدة وجدية، مؤكدة على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية و متخذة لذلك تدابير عديدة كبرنامج تكويني مخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف به حتى يتمكن ممثلو السفارات والقنصليات من إعداد تقارير عميقة حول متطلبات السوق في الدول التي يعملون بها، والإحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها، وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة.

يؤمن خبراء المجال الاقتصادي ان مساعدة الجهاز الدبلوماسي وخلق ظروف تعاون يؤمن استدامة الدبلوماسية الاقتصادية لاداء مهامها في الترويج والتثقيف عن الدولة تجاريا واقتصاديا واستثماريا وهذا ماتعول عليه الجزائر للعودة الى الواجهة الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الأجنبية (شركات، رجال أعمال) في مختلف المجالات ومن خلالها استحداث وظائف في الجزائر لامتصاص البطالة، والاستقطاب لا يقتصر على الأجنبي بل حتى للجزائريين المقيمين في الخارج للاستثمار في بلادهم. وبذلك نوهت وزارة الخارجية على ضرورة إنشاء مكتب إعلامي بوزارة الشؤون الخارجية للتكفل باستقبال المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لتسهيل عملياتهم وتزويدهم بالمعلومات المفيدة وكذلك إنشاء بوابة الاقتصادية للدبلوماسية على موقع وزارة الخارجية في اطار الاستقطاب وفي اطار المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الاقتصاديين. للبحث عن أسواق للمنتوج الجزائري والتعريف به، فعلى ممثلي السلك الدبلوماسي في الخارج معرفة المنتوجات الجزائرية وكيفيات الترويج لها حتى يتمكنون من استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أم جزائريين. وبهذا تصبح من مهمات وزارة الخارجية على المستوى الإدارة المركزية أو على مستوى السفارات والقنصليات الترويج للمصالح الاقتصادية.

تعتزم الجزائر, وفق مسعى تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها, لاستمرار بشكل منهجي وعقلاني, في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع رفع سقف التعاملات والمبادلات التجارية والاستثمارية الجزائرية (استثمار قطاعها الخاص أم العام في مجالات مختلفة) مع دول الجوار الإقليمي لاسيما الإفريقي والمحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية للاقتصاد وبعث الوجاهة الجزائرية .

قائمة المصادر و المراجع

01- *اذاعة الجزائر الدولية* . (25 02, 2021). تاريخ الاسترداد 29 12, 2021، من بوقدوم يعلن عن انطلاق جملة من الاجراءات لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر : https://radioalgerie.dz/rai/ar

02- اسلام كعيش. (27 02, 2021). تاريخ الاسترداد 13 01, 2022، من تنويع الصادرات والبحث عن بدائل غير نفطية : https://www.skynewsarabia.com/business

03- الاذاعة الجزائرية . (03 سبتمبر, 2021). تم الاسترداد من مخطط عمل الحكومة ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع افريقيا والوطن العربي : https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html،

04- الاذاعة الجزائرية . (03 سبتمبر, 2021). تاريخ الاسترداد 20 ديسمبر, 2021، من مخطط عمل الحكومة ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع افريقيا والوطن العربي : https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html،

05- حمزة طيبي. (جوان , 2019). الدبلوماسية الاقتصادية مفتاح الدخول الى مضمار الاقتصاد العالمي دراسة حالة فرنسا الجزائر . *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، صفحة 47.

06-خواص نصيرة. (سبتمبر, 2020). ضرورة تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الاجنبية للجزائر كاستراتيجية التنويع الاقتصادي لما بعد جائحة كرونا . *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* ، الصفحة 317-318.

07- رابح فصيح. (25 فيفري, 2021). *وكالة الانباء الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 18 نوفمبر, 2021، من الشؤون الخارجية: ثلاثة اجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية : https://www.aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26،

08- زوليك الطاهر والعربي رزق الله بن مهدي . (جوان, 2003). العولمة وتقويض مبدا السيادة . *مجلة الباحث* ، صفحة 34.

09- سرى مقصود. (2021). *الدبلوماسية الاقتصادية* . بغداد: جامعة البيان .

10- صلاح الدين حمد. (2015). اثر الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية سوريه نموذجا. دمشق ، قسم الاقتصاد، سوريا: كلية الاقتصاد.

11- ط. خير الدين. (02 جوان , 2021). تاريخ الاسترداد 29 نوفمبر, 2022، من وزير الخارجية يقدم عرضا حول الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في خدمة المؤسسات الجزائرية : https://www.ennaharonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D

12- عباس ميموني. (28 سبتمبر , 2021). *الاناضول*. تاريخ الاسترداد 12 01, 2022، من سبعة مبعوثين خاصين يرسمون اولويات الدبلوماسية الجزائرية : https://www.aa.com.tr/ar،

13- عبد الملك بلغربي علي مجادي. (2021). الية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية . *الشعب* .

14- علي ياحي. (08 مارس, 2021). تاريخ الاسترداد 19 01, 2022، من الجزائر تعول على دبلوماسيتها للدخول الى الاسواق الدولية : https://www.independentarabia.com/node/198651/%

15- عمار لشموت. (08 سبتمبر , 2021). تاريخ الاسترداد 29 ديسمبر, 2021، من الجزائر تتجه نحو تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية : https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7

16- فاتح النور رحموني. (جوان , 2018). الدبلوماسية الاقتصادية في السياسية الدولية الية تعاونية ام استغلالية . *مجلة دراسات حول الجزائر والعالم* ، صفحة 209.

17- فيروز مزياني. (15 جويلية, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية . *المجلة الجزائرية للامن والتنمية* ، صفحة 195.

18- فيروز مزياني. (جويلية, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات الاقليمية والدولية . *المجلة الجزائرية للامن والتنمية* ، صفحة 196.

20- معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة . (2020). تونس : مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية .

21- منير بن دادي. (13 اكتوبر , 2021). *الوطن* . تاريخ الاسترداد 02 01, 2022، من الدبلوماسية الاقتصادية ثروة ضائعة : https://akhbarelwatane.net/

22- نبيلة بن يوسف. (03 ماي, 2021). تاريخ الاسترداد 13 01, 2022، من الدبلوماسية الاقتصاديو اولوية في اجندة وزارة الخارجية الجزائرية مهام وتحديات جديدة: https://www.akhbardzair.dz/2021/02/27/

23- هيام لعيون. (2020). خطوة نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية . *الشعب* ، 13.

24- ياحي مريم. (15 ديسمبر, 2018). الدبلوماسية الاقتصادية كاداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. *مجلة الحوق والعلوم الانسانية* ، الصفحات 97-98.